

## ١١٠ بلايين دولار إنفاق مصر على الكهرباء حتى عام ٢٠٢٧



وقدر كلفة تنفيذ هذه الإستراتيجية بـ ١١٠ بلايين دولار تمول من الحكومة، فضلاً عن مساهمة مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية عن طريق منح وقروض ميسرة، إضافة الى استثمارات خاصة مصرية أو أجنبية.

وأكد الوزير أن قطاع الكهرباء المصري يسعى جاهداً إلى المشاركة في كل المبادرات الإقليمية والدولية المعنية بالطاقة المتجددة، فمصر من الدول المؤسسة للوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وتشارك من خلال رئاستها المشتركة، في مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط، في الخطة المتوسطة، التي تهدف إلى زيادة التعاون بين دول الجنوب من جهة، وبين الشمال والجنوب من جهة أخرى. ■

تسعى الحكومة المصرية جاهدة إلى الترويج للطاقة المتجددة وجذب الاستثمارات الهندية، من خلال دعوتها للمستثمرين الهنود للمساهمة في خططها المستقبلية، من خلال إنشاء محطات توليد تقليدية بنظام المناقصات الدولية أو كشريك خاص وبيع الكهرباء المنتجة إلى المستهلك مباشرة أو إنشاء محطات توليد من الطاقات المتجددة بخاصة من الرياح وينتظر أن تصل إلى ٦٣ في المئة بحلول عام ٢٠٢٠.

وطرحت مصر الكثير من الامتيازات لمستثمري القطاع الخاص منها منحهم الأرض مجاناً مع ضمانات حكومية لشراء الطاقة.

وقال وزير الكهرباء المصري حسن يونس، إن الرسوم الجمركية في مصر أصبحت اثنين في المئة، ومن المستهدف أن تصل إلى صفر في المئة على معدات الطاقة المتجددة، خصوصاً في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وأشار إلى أن خطة الحكومة تهدف إلى قيام هيئة الطاقة المتجددة ببناء ٣٣ في المئة من مشاريع الطاقة المتجددة على أن يقوم القطاع الخاص ببناء الـ ٦٧ في المئة المتبقية، إذ إن نسبة مشاركة القطاع الخاص الحالية هي ١٠.٥ في المئة ومن المستهدف أن تصبح ٢٠ في المئة بحلول عام ٢٠٢٠.

وفي ما يتعلق بمشاريع طاقة الرياح والطاقة الشمسية، قال الوزير أن أول محطة شمسية حرارية في المنطقة ستكون جاهزة نهاية العام المقبل وقدرتها ١٤٠ ميغاوات، مشيراً إلى أن مصر والهند ستوقعان مطلع شباط المقبل مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات الطاقة المتجددة.

وأوضح أن إستراتيجية قطاع الكهرباء المصري حتى عام ٢٠٢٧ تهدف إلى زيادة ٥٨ ألف ميغاوات من محطات التوليد، و٧٧ ألف ميغا فولت أمبير من محطات المحولات، و٢٤٤ ألف كيلومتر من خطوط النقل بقدرات مختلفة.

## زيادة المصارف المركزية العربية احتياطاتها من الذهب



وصل إجمالي الطلب على الذهب في المنطقة العربية خلال الربع الثالث من العام ٢٠٠٩ إلى ٨٠٠.٣ طن، قيمتها ٢٤.٧ بليون دولار، بزيادة ١٥ في المئة عن الربع الثاني منه، وفقاً لمجلس الذهب العالمي، الذي أضاف في تقرير صدر من مقره الإقليمي في دبي أن ارتفاع الطلب على سبائك الذهب في المنطقة يعود إلى توجه المستثمرين العرب للاحتفاظ به كاستثمار، إضافة إلى ارتفاع نسبة الطلب على المجوهرات، بعدما سجلت انخفاضاً كبيراً في الربع الأول.

وأكد التقرير أن الطلب على المشغولات الذهبية بدأ يستعيد مكانته، استجابةً للتحسن في الأحوال الاقتصادية. وعلى رغم ارتفاع الطلب على الذهب خلال الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني من السنة، لفت التقرير إلى انخفاض الطلب بنسبة ٣٤ في المئة عن مستويات الفترة ذاتها من العام الماضي، بسبب الزيادة القوية غير المتوقعة التي تحققت في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨.

وقال المدير التنفيذي للمجلس أرام شيشمانيان: "في الوقت الذي تلوح علامات تشير إلى تحسن مستويات الطلب على الذهب في المنطقة، من السابق لأوانه أن نقول متى يمكننا أن نرى العودة مرة أخرى إلى المستويات المعهودة في شكل أكبر بالنسبة إلى الطلب"، معتبراً أن سعر الذهب المرتفع والتذبذب الذي شهده السعر المحلي أخيراً، يشكلان عاملين رئيسيين في التأثير في الطلب، إلا أن هذا أيضاً مرتبط باستمرار حال عدم التأكد حيال الظروف الاقتصادية في المنطقة، خصوصاً في دبي، إلى جانب تراجع أعداد السائحين.

وفي ما يتعلق بالاستثمارات، فإن الوضع في شكل عام يبدو

## قطاع الخدمات يستقطب ٤٩ في المئة من القوى العاملة في تونس



أظهرت إحصاءات رسمية تونسية أن قطاع الخدمات شهد تطوراً متسارعاً خلال السنوات الأخيرة، إذ استقطب ٤٩ في المئة من القوى العاملة في البلاد، وأمن ٢٦ في المئة من صادراته. وعلى رغم أن تونس بلد زراعي، ظلت حصة القطاع الزراعي من إجمالي الناتج المحلي ضئيلة بسبب اعتماده أساساً على الأمطار.

أما القطاع الصناعي، الذي حاز على حصة مهمة من الصادرات، فيواجه صعوبات جمة نتيجة المنافسة الشديدة من المنتجات الآسيوية الرخيصة.

ويتحول الاقتصاد التونسي تدريجاً إلى اقتصاد خدمات، إذ توقع وزير التجارة رضا بن مصباح أن تشكل مساهمة الخدمات في الصادرات نحو ٣٠ في المئة عام ٢٠١٦. واستطاعت تونس المحافظة على توازن اقتصادها بتنوع الروافد للحد من تأثير تقلبات المناخ.

ويعتمد اقتصادها على الصادرات الصناعية، خصوصاً المنسوجات والبدايل الميكانيكية والكهربائية للسيارات، والفوسفات وإيرادات السياحة وتحويلات المهاجرين التونسيين في أوروبا والخليج، إضافة إلى المنتجات الزراعية خصوصاً زيت الزيتون والحمضيات والتمور.

ويعتقد التونسيون أن التركيز على تنمية قطاع الخدمات سيسرع من مسار إدماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد الأوروبي، الذي ارتبطت معه تونس باتفاق شراكة عام ١٩٩٥. وأوضح بن مصباح في كلمة ألقاها في ندوة عن واقع قطاع الخدمات أقامها اتحاد الصناعيين والتجار، أن القطاع استقطب السنة الماضية ٥٠ في المئة من إجمالي الاستثمارات، وأمن ٦٠ في المئة من الدخل الوطني.

وأفاد رئيس اتحاد الصناعيين والتجار التونسيين هادي الجيلاني أن مئة مؤسسة محلية تعمل في قطاع الخدمات استفادت من خطة التأهيل والتحديث التي يمولها الاتحاد الأوروبي. وتوقع أن يعزز القطاع موقعه بوصفه العمود الفقري للاقتصاد المحلي عام ٢٠١٦، بارتفاع مساهمته في الدخل الوطني إلى أكثر من ٦٤ في المئة وفي الاستثمارات إلى ٥٣ في المئة.

وأكد خبراء تحدثوا في الندوة أن تأهيل القطاع ممر إجباري فرضته استحقاقات المرحلة الجديدة في ظل التغييرات الاقتصادية الدولية.

## النمو العماني في ٢٠٠٩

قال وزير الاقتصاد العماني أحمد مكي إن التوقعات تشير إلى أن اقتصاد السلطنة نما بنسبة طفيفة تتراوح بين واحد واثنين بالمائة العام ٢٠٠٩ نتيجة انخفاض أسعار النفط في الربع الثاني.

وقلصت الأزمة الاقتصادية العالمية دخل دول الخليج المنتجة للنفط وأدت لتراجع الاقتصادات الرئيسية في المنطقة العام الحالي. وكانت عمان، وهي ليست عضواً في أوبك، أقل تأثراً من غيرها من المصدّرين في المنطقة لعدم مشاركتها في تخفيضات حصص الإنتاج التي اتفقت عليها المنظمة.

وفي تشرين الأول قال مسؤول بارز بوزارة الاقتصاد إن اقتصاد السلطنة سيسجل معدل نمو اسماً يبلغ ٢.٥-٣ في المائة في ٢٠٠٩ بفضل أداء أفضل في قطاعاتها غير النفطية.

وأظهر استطلاع لرويترز أن من المتوقع أنه ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسلطنة بنسبة ثلاثة بالمائة في ٢٠٠٩ وبنسبة ٤.٣ في المائة في العام المقبل. ويتوقع صندوق النقد الدولي نمو اقتصاد عمان بنسبة ٤.١ في المائة هذا العام بانخفاض كبير عن ٧.٨ في المائة في ٢٠٠٨. ■

خصوصاً المفاوضات الجارية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومقتضيات تنفيذ بنود اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتوسيع منطقة التجارة العربية.

ودعا الخبير الاقتصادي منير خنفيير المؤسسات الخدمية المحلية إلى الالتزام بالموصفات الدولية لتسهيل اندماجها في النسيج الإقليمي والدولي. وشدد على أن هذا الاستحقاق يشمل الفروع الثلاثة للقطاع، وهي مكاتب الدراسات وشركات التكنولوجيا وشركات النقل والاتصالات.

وفي سياق متصل، استكملت تونس مد كابل بحري اسمه "هنيبعل" تُقدر سعته بـ ٤٠ جيجابايت في الثانية، يربط بين مدينتي قليبية التونسية، ومزارة ديل فالو في جزيرة صقلية جنوب إيطاليا. ويبلغ طوله ١٨٠ كيلومتراً، وتجاوزت كلفته ١٣ مليون دولار، وهو أحد الكابلات الكبيرة التي تعبر البحر المتوسط، والأول الذي يعمل بالألياف البصرية. ويرمي إلى تعزيز شبكة الإرسال الرقمية التي تؤمن سعة عالية، وسرعة تدفق كبيرة بما يحقق استيعاب حركة الاتصالات المتنامية. وأتاح زيادة طاقة ربط البلد بالشبكة العالمية للإنترنت من ١٢ جيجابايت في الثانية عام ٢٠٠٦ إلى ١٧.٥ جيجابايت في الثانية حالياً. ويأمل التونسيون زيادة عدد المشتركين في شبكة الإنترنت ذات التدفق العالي من ٤٠٠ ألف مشترك إلى ١.٤ مليون عام ٢٠١٤. ■



في